

الفصل الرابع

مصارف أموال الزكاة في الشريعة الإسلامية

المبحث الأول: مصارف الزكاة وأحكام المتعلقة بها في الشريعة الإسلامية

مفهوم مصارف الزكاة

المصارف لغة: مَصْرَفٌ: مجرد ومعناه مصارف، وصَرَفَ المال: أنفقه، والصرف: الدفع.

ومفهوم المصارف اصطلاحاً: الجهات التي تصرف فيها الأشياء. ومنه: مصارف الزكاة: المستحقون لها.

فظهر بذلك: أن مصارف الزكاة: أهل الزكاة ومستحقوها.^{٢٩٨}

ومصارف الزكاة محصورة في ثمانية أصناف، التي حددها الله في كتابه العزيز، ولا يجوز إلا إذا صرفت في

أصنافها وما يدخل تحتها، وقد قرأنا على هذه الأصناف الثمانية في سورة التوبة، هي: قوله تعالى:

﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْمُهَلِّينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤْتَفِقِينَ عَلَيْهِمْ وَبِالرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ

وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾^{٢٩٩}

و"إنما" التي صدرت بها الآية أداة حصر، فلا يجوز صرف الزكاة لأحد من هذه الأصناف في هذه

الأصناف، وقد أكد ذلك ما ورد أن رسول الله أتاه رجل فقال: "سئني من الصدقات فقال: "إن الله تعالى

لم يرض بحكم نبي ولا غيره في الصدقات حتى حكم فيها هو فجزأها ثمانية، فإن كان من تلك الأجزاء

أعطيتك حقل"^{٣٠٠}

^{٢٩٨} محمد رواس قلنجي وآخرون. ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م. معجم لغة الفقهاء. ص ٤٣٤.

^{٢٩٩} القرآن. التوبة: ٩: ٦٠.

^{٣٠٠} رواه أبو داود. أبو داود. سنن أبي داود. باب من يعطى من الصدقة وحد الغني. ج ٢. ص ١١٧. حديث ١٦٣٠.

ومن كان داخلاً في هذه الأصناف فلا يستحق من الزكاة إلا بأن تنطبق عليه شروط معينة تأتي بعد بيان

كل صنف من أصنافها.^{٣١}

أصناف الزكاة الثمانية

تصرف أموال الكفاة إلى الأصناف الثمانية التي حددها الله عز وجل في كتابه الكريم وهم:

١. الفقراء

٢. المساكين

٣. الغاملون عليها

٤. المؤلفة قلوبهم

٥. الرقاب

٦. الغارمون

٧. سبيل الله

٨. ابن السبيل

ولنبداً ببيان كل صنف من هذه الأصناف على

١. الفقراء: جمع فقير وهو ضد الغني^{٣٢}

والفقير اصطلاحاً: من لا يملك نصيباً نامياً فائضاً عن حاجته وقيل: هو عبارة عن فقد ما يحتاج إليه،

أما فقد ما لا حاجة إليه فلا يسمى فقراً.^{٣٣}

^{٣١} وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٤٠٤ - ١٤٢٧ هـ، الموسوعة الفقهية الكويتية، ج ٢٣، ص ٣١٢.

^{٣٢} نشوان بن سعيد الحميري اليمني، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، بيروت - لبنان: دار الفكر

واختلف الفقهاء في تعريف الفقير على ثلاثة أقوال:

القول الأول: الفقير في رأي الشافعية والحنابلة: هو من ليس له مال ولا كسب يقع موقعا من كفايته، أو

حاجته. فليس له زوج ولا أصل ولا فرع يكفيه نفقته.

القول الثاني: الفقير من يملك دون نصاب من المال النامي أو يملك قدر نصاب غير نام مستغرق في

الحاجة. قال به الحنفية.

القول الثالث: الفقير من يملك شيئا لا يكفيه قوت عامه. قال به المالكية^{٣٠٤}

وأصح هذه الأقوال من ذهب إليه الشافعي وأحمد لأن الله تعالى بدأ بهم وقدمهم على المساكين، وكان

النبي صلى الله عليه وسلم يتعوذ منه كثيرا في دعائه يقول: "اللهم اني أعوذ بك من الكفر

والفقر....."^{٣٠٥}

٢. المساكين: جمع مسكين وهو مأخوذ من السكون وهو قلة الحركة والإضطراب يقال: سكنت

الريح إذا توقفت.^{٣٠٦}

والمسكين: هو الذي يقدر على كسب ما يسد مبدأ من حاجته، ولكن لا يكفيه، كمن يحتاج إلى

عشرة وعنده ثمانية لا تكفيه الكفاية اللائقة بحاله من مطعم وملبس ومسكن.^{٣٠٧}

واختلف الفقهاء في تعريف المسكين أيضا على قولين:

١. المسكين عند المالكية والحنفية: من لا يملك شيئا.

^{٣٠٣} علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني. ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م. كتاب التعريفات. بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية

ص ١٦٨.

^{٣٠٤} وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. ١٤٠٤ - ١٤٢٧هـ. الموسوعة الفقهية الكويتية. ج ٣٧. ص ٢٩٧.

^{٣٠٥} ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد. ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م. مسند الإمام أحمد بن حنبل. مؤسسة الرسالة. ج ١٤. ص ٢٨٧. باب

مسند أبي هريرة. حديث ٨٦٤٣.

^{٣٠٦} أحمد بن محمد بن علي الفيومي. د.ت. المصباح المنير. بيروت. المكتبة العلمية. ج ١. ص ١٥.

^{٣٠٧} عبد الله ناصح. ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م. أحكام الزكاة. ص ٣٩.

٢. وقال الشافعية والحنابلة: بأنه من يجد معظم الكفاية أو نصفها من كسب غيره.^{٣٠٨}

والصحيح: هم الذين يجدون أكثر الكفاية أو نصفها: من كسب أو غيره، مما لا يقع موقعا من الكفاية، فُعلم بذلك أن المسكين: هو من له مال يبلغ نصف كفايته فأكثر، لكنه لا يكفيه لنفسه ومن تجب عليه نفقته من غير إرث ولا تقدير، والمسكين أحسن حالا من الفقير، لأن الله تعالى قال: ﴿أَمَّا السُّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ﴾^{٣٠٩} فأخبر أنهم مساكين، وأن لهم سفينة.

الفائدة من هذا الاختلاف في معرفة أيهما أشد حاجة من الآخر - هل الفقير أم المسكين - وما مقدار ما يعطى كل نصف منهما
مقدار ما يعطاه الفقير والمسكين^{٣١٠}

اختلف الفقهاء في مقدار ما يعطى الفقير والمسكين من الزكاة على ثلاثة أقوال^{٣١١}:
القول الأول: لا يجوز زيادة العطاء على الزكاة النقص مائتي درهم - وإن كان له من يعوله من زوجة وأولاد جاز أن يأخذ لكل واحد منها مقدار ما لا يزيد على ما له من الزكاة وأصحابه.
دليلهم: قالوا: إن إعطاء الفقير نصاباً أو أكثر يعجز عنه.

^{٣٠٨} محمد بن أحمد الخطيب الشربيني. ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م. فتح الباعث في حلال العطاء. ج ١ ص ١٧٣.

القرآن. الكهف: ١٨، ٧٩، ٣٠٩.

^{٣١٠} مسألة اختلف الفقهاء في المفاضلة بين الفقير والمسكين أي أيهما أحسن حالا من قوله تعالى: ﴿أَمَّا السُّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ فَأَزَدْتُ أَنْ أَعِينَهَا وَكَانَ زَوْجُهُمْ لَمَّا أَخَذُوكَ سَبِيحًا﴾
القول الأول: الفقير أحسن حالا من المسكين لأنه يملك شيئا دون النصاب العيش في الزكاة. والمسكين أحسن حالا من الفقير قال به أبوحنيفة ومالك.

واستدلوا بقوله تعالى: "أو مسكينا ذا متربة" وقوله "فإطعام ستين مسكينا". وهو المطروح على التراب لشدة جوعه
القول الثاني: ان المسكين أحسن حالا من الفقير. الشافعية والحنابلة.

استدلوا بقوله تعالى: ﴿أَمَّا السُّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ فَأَزَدْتُ أَنْ أَعِينَهَا وَكَانَ زَوْجُهُمْ لَمَّا أَخَذُوكَ سَبِيحًا﴾
القرآن. الكهف: ٧٩. ووصف المساكين بتمليكهم سفينة يثبت تفضيلهم على الفقراء.

وقالوا أن الله تعالى قدم الفقراء على المساكين في آية الصدقات ودل ذلك على أنهم أحوج.
وثبت في دعائه صلى الله عليه وسلم أنه قال: "اللهم احبني مسكينا وامني مسكينا...." ولو أن مسكين اسوا من الفقير لما ذكره النبي

صلى الله عليه وسلم في دعائه مع أنه قد استعوذ من الفقر وقال: "اللهم اني أعوذ بك من الكفر والفقر....." وهذا هو القول راجح لما
ذكر العلماء من تحليل.
^{٣١١} عبدالله ناصح. ١٤٢٨هـ. ٢٠٠٨م. أحكام الزكاة. ص ٤٢. والغفيلي، عبدالله بن منصور. ٢٠٠٨م. نوازل الزكاة. ص ٣٥١.

القول الثاني: يجوز أن يعطى الفقير أو المسكين ما يكفيهما ويكفي من يعولون سنة كاملة قال به المالكية

والشافعية والحنابلة.

دليلهم: قالوا من عادة الإنسان أنه يطلب أوسط العيش له ولأهله ووجود ما يكفيه سنة أوسط له من غيره، ولأن زكاة يخرج سنويا فيستحق به كل سنة ولا داعي له في كفاية العمر.

القول الثالث: يجوز إعطاهما ما يحصل به الكفاية على الدوام حتى نهاية العمر وهو قول عند الشافعية

ورواية عند الحنابلة.

استدلوا بما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال: "إذا أعطيتهم فأغنوا" يعني من الصدقة. ^{٣١١} وعمر رضي الله عنه كان يعمل على إعطاء الفقراء بأموال الزكاة لا مجرد سد جوعتهم بلقمات أو اقالة عثرهم بدرهمات. ^{٣١٢}

الترجيح

والراجح من هذه الأقوال هو قول الجمهور. يعطى الفقير أو المسكين ما يكفيهما ويكفي من يعولون سنة كاملة - لما ثبت من أدلة متنوعة قال شارح غاية المنتهى بعد أن ذكر قول الإمام أحمد في صاحب العقار والضيعة التي تغل عشرة الآف أو أكثر ولا تكفيه: "أن له أن يأخذ من الزكاة ما يكفيه قال: وعليه فيعطى محترف ثمن آلة وإن كثرت وتاجر يعطى من مال كفيه ويعطى غيرهما من فقير ومسكين تمام كفايتهما مع كفاية عائلتهما سنة لتكرر الزكاة بتكرر الحول فيعطى ما يكفيه إلى مثله ^{٣١٣}

^{٣١٢} رواه ابن أبي شيبة. أبو بكر ابن أبي شيبة. ١٤٠٩هـ. مصنف ابن أبي شيبة. الرياض: مكتبة الرشد. ج ٢. ص ٤٠٣. باب ما قالوا في

الزكاة قدر ما يعطى منها. حديث ١٠٤٢٥. ^{٣١٣} القرضاوي. ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م فقه الزكاة. بيروت. مؤسسة الرسالة. ج ٢. ص ٥٦٦. والجارالله. ١٤١٤هـ - ١٩٨٣م. مصارف

الزكاة. ص ٤٩. مصطفى بن سعد بن عبده السيوطي. ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م. مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى. المكتب الإسلامي. ج ٢

قال الدكتور عبدالله بن منصور: " وإن مما تجدر الإشارة إليه ضرورة مراعاة حال باقي فقراء البلد المستحقين فمتى كان إيتاء كفاية العمر يؤدي إلى حرمان مستحقين آخرين من الزكاة فإنه يتعين الإقتصار على كفاية السنة وإن كان لا يتسنى ضبط ذلك مع كثرة جهات توزيع الزكاة وانعدام الدارسة للموارد الزكوية وواقع الفقراء ومتطلباتهم لاسيما مع كثرتهم مما يجعل كثير من المواطنين البحث العلمي لتلك المسائل نظريا"^{٣١٥}

شروط إعطاء الفقراء والمساكين من أموال الزكاة

هناك شروط معينة ذكرها الفقهاء في كتبهم منها:

١. أن يكون من يعطى الزكاة مسلماً، ولا يجوز دفعها إلى كافر.
٢. أن لا يكونوا ممن لهم الميراث لثقتهم كالأولاد والزوجات.
٣. أن لا يكونوا من بني هاشم ومواليهم لأنهم لا يستحق لهم الزكاة.
٤. أن لا يكون قويا مكتسبا لأنه لا يحظ فيها لعني كما نص عليها الحديث.^{٣١٦}

تطبيقات معاصرة لمصرف الفقراء والمساكين
يدخل تحت مصرف الفقراء والمساكين أنواع كثيرة من الناس نواصل إليه اجتهاد الفقهاء المعاصرين ومن أمثالهم ما يلي:

- العاجز عن الكسب بسبب العجز الجسمي: كالمرضى المزمن والشيخ الفاني والأعمى إذا لم يكن لهم مال ولا عائل شرعي ينفق عليه.
- الأيتام وهم الذين فقدوا آباءهم ولم يبلغوا الحلم إذا لم يكن لهم مال ولا عائل ينفق عليهم.
- المرأة التي ليس لها مال ولا عائل شرعي: كالمطلقة والمتوفي عنها زوجها.

^{٣١٥} الغفيلي، عبدالله بن منصور. - ١٤٢٩هـ. ٢٠٠٨م. نوازل الزكاة. ص ٣٥٧

^{٣١٦} الجارالله. ١٤١٤هـ - ١٩٨٣م. مصارف الزكاة. ص ٥٤.

- من لا يجد كسبا يكفيه ولا مال له أصلا ولا عائلا شرعياً بأن لا يجد من يشغله في كسبه حلال يليق به. فهو في حكم العاجز عن الكسب عجزاً جسيماً يعطى من الزكاة قدر كفايته فلا يبع الأخذ من الزكاة جود كسب حرام. يقول الإمام البغوي: "لو وجد من سيخدمه لكن بمال حرام فله الأخذ من الزكاة حتى يقدر على كسب حلال"^{٣١٧}
- طلبية العلم الذي لا يقدر على الجمع بين العلم^{٣١٨} والكسب بحيث لو أقبل على الكسب لا ينقطع عن التحصيل العلمي^{٣١٩}.

وعلى هذا كان العمل الذي لمؤسسات الزكاة في نيجيريا، لأن أكثر المحتاجين للزكاة كانوا صنفى الفقراء والمساكين^{٣٢٠}.

٣- العاملون عليها: وهم السعاة لخدمة الصلوة ويقصد بهم كل الذين يعملون في الجهاز الإداري لشؤون الزكاة من جباة ومن تهيئة وحمل وحاسبين وما أشبه وكل هؤلاء جعل الله أجورهم من مال الزكاة.

قال الإمام ابن قدامة رحمه الله: "يعني العاملون على الزكاة وهم: السعاة الذين يبعثهم الإمام، لأخذها من أربابها، وجمعها، وحفظها، ونقلها، ومن يعينهم من يجمعها ويرعاها، وحملها، وكذلك الحاسب،

^{٣١٧} النووي. د.ت. المجموع. ج ٦. ص ١٣٦.

^{٣١٨} ومن استغرق وقته في نوافل العبادات وانقطع للأذكار والعبادات فلا يدخل في في زمة الفقراء والمساكين كطلبية العلم لأن طلب العلم فرض كفاية والاشتغال بنوافل العبادات مستحب بحيث لا يؤثر على معيشة ولأن نفع العلم يعم جميع المسلمين بخلاف النوافل فإن نفعها قاصر على المشتغل بها. محمد سليمان الأشقر وآخرون. ٢٠٠٠م - ١٤٢٠هـ. أبحاث فقهية الزكاة المعاصرة ج ١. ص ٣٠٧.

^{٣١٩} محمد سليمان الأشقر وآخرون. ٢٠٠٠م - ١٤٢٠هـ. أبحاث فقهية الزكاة المعاصرة. ج ١. ص ٣٥٧.

^{٣٢٠} أحمد أبوبكر تيجاني. ٢٠١١م. تجربة لجنة الزكاة في ولاية بوبي بنجيريا في مكافحة الفقر. دراسة فقهية تحليلية. (رسالة الماجستير)

والكاتب، والكيال، والوزان، والعداد، وكل من يحتاج إليه فيها، فإنه يُعطى أجرته منها، لأن ذلك من مؤنتها^{٣٢١}

وقال الدكتور وهبة الزحيلي "يشترط فيهم العدالة والمعرفة بفقهاء الزكاة، ويدخل العاشر والكاتب وقاسم الزكاة بين مستحقيها وحافظ المال، والحاشر: الذي يجمع أرباب الأموال، والعريف: الذي يعرف أرباب الاستحقاق. وعداد المواشي والكيل والوزان والراعي، وكل من يحتاج إليه في الزكاة لدخولهم في مسمى "العامل" غير قاض ووال لا استثنائهما لماهما في بيت المال، أما أجره الكيل والوزن في حال تسليم الزكاة من المالك ومؤنة دفعها فعلى المالك، لأن تسليمها عليه، فكذلك مؤنته. أما مؤنة ذلك فحال الدفع إلى جباة الزكاة، فمن أسهم العمال^{٣٢٢} مقدار الزكاة التي تعطى للعاملين

اختلف الفقهاء في مقدار الذي يعطى للعاملين من الزكاة على قولين:

القول الأول: يعطى العاملين قدر كفايتهم. قال به الحنفية.

القول الثاني: يعطون قدر الثمن فإن كان الثمن قدر أجرته دفع إليه وإن كان أكثر من أجرته رد الزائد

على الأصناف الأخرى وإن كان أقل من أجرته تمم الجمهور^{٣٢٣}

الترجيح:

الراجح: هو قول الجمهور أي أنهم يعطون من الزكاة على قدر عملهم وإن كان أكثر من الثمن لظاهر

آية الصدقات والحديث الثابت في ذلك، وعن عطاء بن يسار، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:

^{٣٢١} بن قدامة. موفق الدين. ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م. المغني لابن قدامة. ج ٦. ص ٤٧٣.

^{٣٢٢} الزحيلي وهبة. ١٩٨٥م. ١٤٠٥هـ. الفقه الإسلامي. ج ٣ ص ١٩٥٤.

^{٣٢٣} الجار الله. ١٤١٤هـ - ١٩٨٣م. مصارف الزكاة ص ٥٧.

"لا تحل الصدقة لغني إلا الخمسة: لغاز في سبيل الله، أو لعامل عليها، أو لغارم، أو لرجل اشتراها بماله،

أو لرجل كان له جار مسكين فتصدق على المسكين، فأهداها المسكين للغني"^{٣٢٤}

وهذا يفيد إعطاء العامل من الزكاة حتى ولو كان غنياً لأنه يأخذ أجرة عمله. إلا إذا كان له مرتب من

بيت مال المسلمين، فلا يُعطى له شيئاً من الزكاة.

شروط إعطاء العامل من الزكاة

يشترط في إعطاء العاملين شروطاً أهمها:

١. أن يكون مسلماً أميناً في عمله.
٢. أن يكون بالغاً مكلفاً عاقلاً لأن حياة الزكاة ولاية، ولا ولاية للصبي والمجنون.
٣. أن يكون مما لديه كفاية لعمله.
٤. أن يكون عالماً بأحكام الزكاة.
٥. أن يكون ذكراً حراً لا عبداً لأن هذه الولاية وأمانة العهد ليس من أهل الولاية.^{٣٢٥}

تطبيقات معاصرة لمصرف العاملين عليها

يتسع مجالات العاملين على الزكاة سواء عامل جمعها أو توزعها لكثرة الموارد الزكاة وتوسيع مصارفها

ويعطى كل العامل في مؤسسة الزكاة من قسم العاملين عليها إذا تحقق فيهم شروط التالية:

- أن يكون العمل الذي يقوم به الموظف مما يحتاج إليه في جمع الزكاة وتوزيعها سواء من أعمال

المباشرة للجمع والتوزيع أو من الأعمال المساعدة في ذلك كالذي يقوم به المحاسبون والباحثون

الشرعيون والإداريون ونحوهم.

^{٣٢٤} رواه أبو داود. أبوداود. سليمان بن الأشعث السجستاني. سنن أبي داود. باب من يجوز له أخذ الصدقة وهي غني. ج ٢. ص ١١٩.

حديث ١٦٣٥.

^{٣٢٥} عبدالله ناصح علوان. ٢٠٠٨م - ١٤٢٨هـ. أحكام الزكاة. ص ٤٧. الجار الله. ١٤١٤هـ - ١٩٨٤م. مصارف الزكاة. ص ٥٩.

• يصرف سهم العاملين عليها على النساء العاملة في مؤسسة الزكاة إلا العمل التي يقتضي اختلاط بين النساء والرجال، أو يترتب عليها مخالفات شرعية.

• يشمل مصرف العاملين عليها القائمين على استثمار أموال الزكاة لقيامهم بالعمل في مصلحة تنمية مال الزكاة وأن منفعة استثمار الزكاة وتنميتها لا تقل عما يذكره الفقهاء من وظائف تندرج تحت وصف العاملين عليها.^{٣٢٦}

وبهذا كان راتب العمال في مؤسسات الزكاة من ضمن أموال الزكاة

٤- المؤلف قلوبهم: هم الذين يراد تأليف قلوبهم بالاستمالة إلى الإسلام أو التثبيت عليه أو بكف شرهم عن المسلمين أو رجاء نفعهم للدفاع عنهم أو نصرهم على عدو لهم أو نحو ذلك.

وقيل: هم السادة المطاوعون في عسائرتهم ممن يرجى إسلامه أو كف شره أو يرجى ببعثته قوة إيمانه أو إسلام نظيره أو الدفع عن المسلمين أو إضعاف الوجة في الإسلام فيعطون ليتقوى إسلامهم.^{٣٢٧}

المؤلف قلوبهم: نوعان:

١. كفار^{٣٢٨}

^{٣٢٦} الغفيلي، عبدالله بن منصور. -١٤٢٩هـ. ٢٠٠٨م نوازل الزكاة. ص ٣٧٧-٣٨٢.

^{٣٢٧} الجار الله عبدالله. ١٤١٤هـ-١٩٨٤م. مصارف الزكاة. ص ٦٣.

^{٣٢٨} أما الكفار فصفان:

١. صنف يرجى خيره، فيعطى لتقوى نيته في الإسلام ولتميل نفسه إليه فيسلم وقد ثبت في الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطى قوما من الكفار ليتألف قلوبهم فيسلموا.
 ٢. وصنف يخاف شره فيرجى ببعثته كف شره وشر غيره، وقد ثبت في صحيح مسلم: أنه صلى الله عليه وسلم أعطى أبا سفيان بن حرب وصفوان بن أمية وعيينة بن حصن والأقرع بن حابس، وعباس بن مرداس، كل إنسان منهم مئة من الإبل. رواه مسلم.
- مسلم بن حجاج. صحيح مسلم. ج ٢. ص ٧٣٧. باب إعطاء المؤلف قلوبهم على الإسلام. حديث ١٠٦٠.
- الرحيلي وهبة. ١٩٨٥م. ١٤٠٥هـ. الفقه الإسلامي. ج ٣ ص ١٩٥٤. / الجار الله عبدالله. ١٤١٤هـ-١٩٨٤م. مصارف الزكاة. ص ٦٣.

مسألة: حكم سهم المؤلفة قلوبهم بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم

اختلف الفقهاء في بقاء سهم المؤلفة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم على قولين:

القول الأول: لم يبقى سهم المؤلفة بعد وفاته (صلى الله عليه وسلم) لأن الإسلام قد انتشر، وأنه خاص

بالنبي صلى الله عليه وسلم وقد سقط بوفاته^{٣٣٠} قال به الجمهور.

القول الثاني: إن سهم المؤلفة باق ولم ينزل معمولاً به ولا تبديل.

الراجع

هو بقاء سهم المؤلفة لأن المقصود من دفعها إليهم ترغيبهم في الإسلام لأجل إنقاذ مهجهم من النار لا

لإعانتهم لنا ويسقط بفشو الإسلام.

^{٣٢٩} أما المسلمون من المؤلفة قلوبهم فهم أصناف:

١. الصغفاء من المسلمين مطاعون في أقوامهم يخرجوا عنهم وقوة أيمانهم وصحتهم في الجهاد. ففي صحيح مسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطى أبا سفيان في حرب بدر وحوالته من أمية والأترع بن حابس وعينية بن حص لكل واحد منهم مائة من الأبل وعن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن يسأل شيئاً على الإسلام، إلا أعطاه"، قال: فاتاه رجل فسأله فأمره بشيء كره من أجل من شاء الصدقة". قال: فرجع إلى قومه فقال: يا قوم أسلموا، فإن محمدا يعطي عطاء ما يخشى الفاقة. رواه أحمد. الإمام أحمد. ١٤١ - ٢٠٠١ م. مسند الإمام أحمد. بيروت: مؤسسة الرسالة. الطبعة: الأولى، ج ١٩. ص ١٠١ - ١٠٢.
٢. الشريف المسلم في قومه الذي يتوقع بإعطائه إسلام نظرائه، فقد أعطى النبي صلى الله عليه وسلم أبا سفيان بن حرب وجماعة ممن ذكر، وأعطى الرسول صلى الله عليه وسلم الزبير بن بدر وعدي بن حاتم، لشرفهما في قومهما.
٣. المقيم في ثغر في ثغور المسلمين المجاورة للكفار، ليكفيها شر من يليه من الكفار بالقتال.
٤. من يجبي الصدقات من قوم يتعذر إرسال ساع إليهم، وإن لم يمنعوها. وقد ثبت أن أبا بكر أعطى عدي بن حاتم حين قام عليه بركاته وركاة قومه عام الردة.

الزحيلي وهبة. ١٩٨٥. ١٤٠٥ هـ. الفقه الإسلامي ص ١٩٥٥ - الجار الله عبدالله. ١٤١٤ هـ - ١٩٨٤ م. مصارف

التيكاة. ص ٦٣-٦٤

^{٣٣٠} واختلف القائلون بسقوط سهم المؤلفة في توجيه آرائهم

فقال بعضهم: إنه من قبيل انتهاء الحكم بإنهاء علته كانهاء جواز الصوم بانتهاؤه وقته وهو النهار وقد أعز الله الإسلام فلا حاجة إلى

تأليف القلوب.

وقال الآخر إن سقوطه بانعقاد إجماع الصحابة على ذلك في خلافة الصديق فيكون هذا الإجماع ناسخاً للأية في صنف المؤلفة قلوبهم.

قال الدكتور محمد عقلة: "والذي أرى أن مصلحة المسلمين في هذا الزمان وفي سائر الأزمان تقتضى القول ببقاء سهم المؤلفه قائما نشر لدعوة الإسلام وجمعا للقلوب على تعاليمه الخيرة لاسيما أن أعداء الإسلام كثر وأساليبهم في الكيد له مما يخفى على مسلم مستخدمين مختلف الأسلحة المادية والفكرية لغزو دارنا"^{٣٣١}

وقال عبدالله الجارالله: "إن سهم المؤلفه قلوبهم باق لأن الإمام ربما احتاج أن يتألف على الإسلام في بعض الأوقات ومرد ذلك إلى رأي ولي الأمر العادل وتقدير أهل الرأي بما فيه مصلحة الإسلام وأهله ولهذا كان النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدون هم الذين يتولون ذلك فالتأليف من شأن رئيس الدولة أو من ينوب عنه أو أهل الحل والعقد في الأمة"^{٣٣٢}

وقد ذكر ابن رشد سبب الخلاف في ذلك هو: هل إعطاء المؤلفه قلوبهم خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم أو عام. قال ابن رشد والأصح أنه عام.^{٣٣٣}

شروط إعطاء المؤلفه قلوبهم

- ذكر العلماء بعض شروط للمؤلفه قلوبهم منها:
١. أن يرحي بعطيته إسلامه أو إسلام قومه ومجتمعه.
 ٢. أن يكون ممن يخشى شره ويرجي بإعطائه كفاً غير مفسد.
 ٣. أن يكون حديثاً في الإسلام فإنه يعطى من الزكاة إعانة له على الثبات في الإسلام.
 ٤. أن يكون من زعماء ضعفاء الإيمان من المسلمين مطاعون في أقوامهم ويرجي بإعطائهم تثبيتهم وقوة إيمانهم ومناصحتهم في الجهاد وغيره.

^{٣٣١} محمد عقلة. ١٩٨٢م. ١٤٠٢هـ. أحكام الزكاة والصدقة. ص ٢٠٧.

^{٣٣٢} الجار الله عبدالله. ١٤١٤هـ - ١٩٨٤م. مصارف الزكاة. ص ٧٤.

^{٣٣٣} ابن رشد. ١٩٩٥م. ١٤١٦هـ. بداية الاجتهاد. ج ٢. ص ٥٤١.

٥. أن يكون من المسلمين في الثغور وحدود بلاد الأعداء يعطون لما يرجي من دفاعهم عن

وراءهم من المسلمين إذا هاجمهم العدو.^{٣٣١}

فيعطى المؤلفه قلوبهم من الزكاة ما يحصل به التأليف لترغيبهم في الإسلام، أو كفّ شرهم، أو قوة إيمانهم،

أو إسلام نظيرهم، لدخولهم في عموم قول الله تعالى: ﴿وَالْمُؤَلَّفَةُ قُلُوبُهُمْ﴾^{٣٣٢}

تطبيقات معاصرة لمصرف المؤلفه قلوبهم

ومما يدخل تحت مصرف المؤلفه قلوبهم بإحتماد الفقهاء ما يأتي:

• إعطاء الكافر من سهم المؤلفه قلوبهم ليدفع المخاطر عن المسلمين لأنه شبيه بالنوع المنصوص عليه.

• صرف سهم المؤلفه قلوبهم في إيجاد مؤسسة لرعاية المسلمين الجدد، لما لها من مصالح شرعية

كبيرة على الفرد والمجتمع، ولما في وجودها من قوة ونصرة للمسلمين لا سيما مع ضرورة الجهود

المبدولة من أعداء الدين. وقد جاء في قرار الدورة الثالثة لقضايا المعاصرة مبيّناً أهم المجالات التي

يصرف عليها هذا السهم وذكر منها هذا النوع نص على ما يلي: "الثالثة" إيجاد المؤسسات

العلمية والاجتماعية لرعاية من دخل في دين الله وتثبيت قلبه على الإسلام وكل ما يمكنه كمن

إيجاد المنح المناسب معنوياً ومادياً لحياته الجديد.^{٣٣٣}

• صرف الزكاة لرؤساء الدول الفقيرة والقبائل الكافرة إذا كان يؤلف قلوبهم للإسلام لما فيه من

استنقاذهم من النار ودعوة غيرهم للإيمان وتقوية لدين الإسلام.^{٣٣٤}

^{٣٣٤} القرضاوي. ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م. فقه الزكاة. ج ٢. ص ٥٩٥.

^{٣٣٥} القرآن. التوبة: ٦٠.

^{٣٣٦} فتاوى وتوصيات ندوات قضايا المعاصر. ص ٤١٠.

^{٣٣٧} الغنيلي، عبدالله بن منصور. - ١٤٢٩هـ. ٢٠٠٨م نوازل الزكاة. ص ٤١٠.

٥ - الرقاب: جمع رقبة والمراد بها في القرآن العبد أو الأمة تصرف الزكاة ليتحرروا من نير

الرق والعبودية.

واختلف العلماء في معنى الرقاب على أقوال:

القول الأول: إن المقصود بالرقاب في آية التوبة هو "المكاتبون"^{٣٣٨} الجمهور.

استدلوا بالآية القرآنية ﴿وَأَتَوْهُمْ مِّن مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾^{٣٣٩} حيث أمر الله تعالى بمساعدة المكاتبين.

وعن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال في قوله تعالى وفي الرقاب يريد المكاتب وتأكد هذا بقوله تعالى:

﴿وَأَتَوْهُمْ مِّن مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾^{٣٤٠}

وفي مسند الإمام أحمد عن البراء بن عازب قال: جاء أعرابي إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: يا

رسول الله، علمني عملاً يحلني الجنة فقال: "لا، كنت أقصرت الخطبة، لقد عرضت المسألة، أعتق

النسمة، وفك الرقبة". فقال: يا رسول الله، أوليس هذا حدة؟ قال: "لا، إن عتق النسمة أن تفرد

بعقتها، وفك الرقبة أن تعين في عتقها، والمبعدة الكوف..... الخ"^{٣٤١} وهذا أن معنى الرقاب

المكاتبون.

القول الثاني: المراد بالرقاب هو العتق - أي أن يبتاعوا عبيداً ويعتقوهم. مالكياً

واحتجوا على أن المقصود "الرقاب" العتق والرقاب جمع رقبة وكل موضع ذكرت فيه الرقبة فالمراد عتقها

والعتق والتحرير لا يكون إلا في العتق كما في الكفارات فلا يجوز من عتق رقبة كاملة.^{٣٤٢}

^{٣٣٨} المكاتب: هو العبد المملوك الذي اشترى نفسه من سيد باقسط مؤجلة بمبلغ من المال يؤديه فيصير بأدائه حراً. "عبد المملوك" مصارف. ص ٧٦.

^{٣٣٩} القرآن. النور: ٢٤: ٣٣

^{٣٤٠} ابن عباس. تفسير ابن عباس. لبنان: دار الكتب العلمية. ص ١٦٠.

^{٣٤١} رواه أحمد. الإمام أحمد ابن حنبل. ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م. مسند الإمام أحمد. باب مسند البراء بن عازب. ج ٣٠. ص ٦٠٠.

حيث ١٨٦٤٧.

^{٣٤٢} ابن رشد. ١٩٩٥ م. ١٤١٦ هـ. بداية الجتهاد. ج ٢. ص ٥٤٤.

قال ابن العربي: "والصحيح أن شراء الرقاب وعتقها هو ظاهر القرآن فإن الله تعالى ذكر الرقبة في كتابه إنما هو العتق ولو أراد المكاتبين لذكرهم باسمهم الأخص فلما عدل إلى الرقبة دل على أنها أراء العتق وتحقيقه أن المكاتب قد دخلت في جملة الغارمين بما عليه من دين الكتابة فلا يدخل في الرقاب وربما دخل فيه المكاتب بالعموم ولكن في آخر نجم يعتقد به".^{٣٤٣}

الترجيح

يترجح القول بأن كلمة الرقبة يشمل عتق الرقبة وما دونها من المكاتب العبد لما في ذلك من مراعاة المصلحة في جميع الأحوال وإفادته المماليك منه بتحرير رقابهم من الرق أو الإعانة في ذلك مما يمكن صاحب الرقبة القليلة والكثير من الأسير في هذا المصرف بخلاف ما لو حصر ذلك بالإعتاق دون المكاتب.^{٣٤٤}

تطبيقات معاصرة لمصرف في الرقاب

مسألة: حكم فك الأسير المسلم بسهم الرقاب من الرقبة

اختلف العلماء في جواز فك الأسير بسهم من الرقاب من الرقبة:

القول الأول: يجوز فك الأسير المسلم بسهم الرقاب من الرقبة من الرقبة.

القول الثاني: لا يجوز صرف سهم الرقاب في فك الأسير المسلم.

^{٣٤٣} أبو بكر بن العربي. ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م. أحكام القرآن. ج ٢. ص ٥٣١.

^{٣٤٤} الغفيلي، عبدالله بن منصور. ١٤٢٩هـ. ٢٠٠٨م. نوازل الرقبة. الرياض دار الميمان. ص ٤٢٢.

أن يكون محتاجاً^{٣٤٨}

فيجوز إعطاء نصيب الرقاب من الزكاة على النحو الآتي:

١. المكاتب المسلم: يدفع إلى المكاتب جميع ما يحتاج إليه لوفاء كتابته، فإن لم يكن معه شيء جاز

أن تدفع إليه جميعها، وإن كان معه شيء تَمَّ له ما يتخلَّصُ به، لأن حاجته لا تندفع إلا

بذلك، ولا يدفع إلى من معه وفاء كتابته شيء؛ لأنه مستغن عنه في وفاء الكتابة.

٢. إعتاق الرقيق: فيعتق من زكاة ماله الرقيق المسلم، فيدفع ثمنه لسيدة.

٣. الأسير المسلم: فك الأسير المسلم من الزكاة، فيدفع لمن هو بيده من الكفار ما يفك به

الأسير.

٦- الغارمين: يصطغ على المدينين وعلى صاحب الدين "المدينون"^{٣٥٠}

اختلف العلماء في المراد بالغارمين على أقوال:

القول الأول: الغارم من عليه دين ولا يملك شيئاً فاضلاً لطلب دينه. أبوحنيفة

القول الثاني: الغارم نوعان:

أ. غارم لمصلحة نفسه^{٣٥١}

^{٣٤٨} القرضاوي. ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م. فقه الزكاة. ج ٢. ص ٨٧٣.

^{٣٤٩} سعيد بن علي بن وهف القحطاني. د.ت. مصارف الزكاة في الإسلام. مؤسسة الخريسي للترويج والإعلان. ص ٣٩-٤٠.

^{٣٥٠} معنى الغرم في أصل اللغة: اللزوم والغرام العذب اللازم قال تعالى: "إن عذبا كان غراما" والغارمون هم الذين يحملون الديون وتغين

عليهم أداؤها.

الجار الله عبدالله. ١٤١٤هـ - ١٩٨٤م. مصارف الزكاة. ص ٨٥.

^{٣٥١} كأن يستدين في نفقة أو كسوة أو زواج أو علاج مرض أو بناء مسكن أو شراء أثاث لا بد له منه أو تلف شيئا على غيره سواء أو سهوا

أو نحو ذلك فهذا يعطى ما يقضى به دينه إذا كان في حاجة إلى ما يقضى به الدين لفقره وكان قد استدان في طاعة أو امر مباح.

ويشترط في الغارم لنفسه ما يلي:

١. أن يكون محتاجا إلى ما يقضى به الدين فلو كان غنيا قادرا على سداه بنقود أو عروض عنده لم يعط من الزكاة ويستثنى من

هذه العروض المسكن والملبس والفرش والآنية وكذا الخادم والمركوب باعتبار أنها حاجات أصلية للإنسان بل يقضى دينه ولو

ملكها.

نصيب الغارمين من الزكاة:

يعطون بقدر حاجتهم في قضاء ما عليهم من الديون، سواء كان الغارم قد أصلح بين الناس، وأعطى مالا بنية الأخذ من الزكاة، أو اقترض، أو تحمّل ذلك في ذمته، فيعطى ولو كان غنياً تشجيعاً له على الخير. أو كان الغارم لنفسه ولم يستطع الوفاء، فيعطى من الزكاة ما يقضي دينه. وإذا أراد الرجل دفع زكاته إلى الغارم فله أن يسلمها إليه؛ ليدفعها إلى غريمه، وإن أحب أن يدفعها إلى غريمه قضاءً عن دينه فعن أحمد رواه: أحدهما يجوز ذلك لأنه دفع الزكاة في قضاء دينه، فأشبه ما لو دفعها إليه فقضى بها دينه، والرواية الثانية لا يجوز دفعها إلى الغريم، قال أحمد: أحب إليّ أن تدفع إليه حتى يقضي هو عن نفسه، قيل: هو محتاج يترك أن يدفعه إليه فيؤكله، ولا يقضي دينه، قال: فقل له: يؤكّله حتى يقضيه، فظاهر هذا أنه لا يدفع الزكاة إلى الغريم إلا بوكالة الغارم لأن الدين إنما هو على الغارم فلا يصح قضاؤه إلا بتوكيله، ويحتمل أن هذا على الاستصحاب، ويكون قضاؤه كالتبر، وإن كان دافع الزكاة الإمام جاز أن يقضي بها دينه من غير توكيله، لأن للإمام ولاية عليه في إعطاء الدين، ولهذا يجزئه عليه إذا امتنع منه.^{٣٥٣}

٢. أن يكون قد استدان في طاعة أو أمر مباح أما لو استدان في معصية كسكر وزنى أو قتل أو غير ذلك من المحرمات فلا يعطى لأن في إعطائه إعانة له على معصية الله فإذا تاب أعطى من الزكاة ولا يملك من المال كمن لا ذنب له بشرط أن تمضي عليه مدة بعد إعلان توبته يظهر فيها صلاح أمره واستقامته.
٣. أن يكون الدين حالاً فإن كان مؤجلاً فقد اختلف فيه الفقهاء فعند بعضهم لا يعطى من الزكاة لأنه غريم محتاج إليه الآن. وقيل يعطى لأنه يسمى غارماً فيدخل في عموم النص.

أن يكون حقاً لآدمي أو مطالب من جهة العباد مما يجبس فيه وأما الدين الذي هو من حق الله تعالى كدين الكفارات فلا يوتي من الزكاة عند أكثر من العلماء.

الجار الله. ١٤١٤هـ - ١٩٨٤م. مصارف الزكاة. ٨٨. وعبدالله ناصح علوان. ٢٠٠٨م - ١٤٢٨هـ. أحكام الزكاة. ص ٥٧.

^{٣٥٢} وهو الذي يغرم لإصلاح ذات البين، وذلك بأن يقع بين الحيين أو أهل القرينين عداوة وتشاجر في دماء وأموال ويحدث بسببه الشحنة ويتوقف صلحهم على من يتحمل ذلك. أو بناء مستشفى لفقراء أو إقامة مسجد لصلاة الجماعة أو تأسيس مدرسة لتعليم العلوم الشرعية أو ما شابه ذلك من أعمال البر والخير.

الجار الله. ١٤١٤هـ - ١٩٨٤م. مصارف الزكاة. ٨٨. عبدالله ناصح علوان. ٢٠٠٨م - ١٤٢٨هـ. أحكام الزكاة. ص ٥٧.

^{٣٥٣} ابن قدامة. موفق الدين. ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م. المغني لابن قدامة. ج ٩. ص ٣٢٥ - ٣٢٦.

مسألة: حكم قضاء دين الميت من أموال الزكاة

اختلف العلماء في قضاء دين الميت من مال الزكاة على قولين:

القول الأول: يقضى دين الميت بمال الزكاة. قال به أحمد.

لأن الميت لا يمكن دفع إليه وإن دفعها إلى غيره وهو صاحب الدين صار الدفع إلى الغير لا إلى الغارم.

القول الثاني: يجوز قضاء دين الميت بمال الزكاة. أحد قولي أحمد ومذهب المالكية.^{٣٥٤}

قال الإمام القرطبي: "قال علي بن أبي طالب وغيرهم يقضى منها دين الميت لأنه من "الغارمين"^{٣٥٥} وفي الحديث قوله

صلى الله عليه وسلم "أنا أولى بكل مؤمن من نفسه من ترك مالا فإلهه ومن ترك مالا أو صياعاً

(صغاراً) فيالي وعلي^{٣٥٦}

وقد ذكر الإمام النووي في ذلك وجهان:

أحدهما: لا يجوز وهو قول الصمعي وأحمد بن حنيفة وأحمد.

والثاني: يجوز لعموم الآية ولأنه يصح تبرع بغيره دينه كالميت^{٣٥٧}

والراجح من هذين القولين هو جواز قضاء دين الميت بمال الزكاة لما تقدم من عموم الأدلة.

٧- في سبيل الله: السبيل الطريقة التي يمشي بها المؤمن من الطرية الوصول إلى مرضاته من العلم

والعمل. يقول العلامة ابن الأثير في الأثر في سبيله "التربية" السبيل في الأصل: الطريق وسبيل

الله عام يقع على كل عمل خالص سلكه به طريق التقرب إلى الله عز وجل بأداء

^{٣٥٤} ابن قدامة. موفق الدين. ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م. المعنى لابن قدامة. ج ٢. ص ٤٩٨.

^{٣٥٥} القرطبي. ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م. تفسير القرطبي. ج ٨. ص ١٨٥.

^{٣٥٦} رواه مسلم. مسلم بن حجاج. صحيح مسلم. باب تخفيف الصلاة والخطبة. ج ٢. ص ٥٩٢. حديث ٨٦٧.

^{٣٥٧} النووي أبو زكريا يحيى الدين يحيى بن شرف. د.ت. المجموع شرح المهذب. ج ٦. ص ٢١١.

الفرائض والنوافل وأنواع التطوعات وإذا أطلق فهو في الغالب واقع على الجهاد حتى

صار لكثرة الاستعمال كأنه مقصور عليه^{٣٥٨}

مسألة: تحديد مقصود الشرعي في مصرف في سبيل الله

وقد اختلف آراء الفقهاء في تحديد المقصود الشرعي في مصرف سبيل الله على أقوال:

القول الأول: المقصود بسبيل الله هو الجهاد ويصرف هذا السهم للغزاة ولا يصرف لسواهم، قال به أبو

حنيفة وأبو يوسف وجمهور العلماء.

دليلهم:

فسرّوا سبيل الله بالجهاد لآل استعماله في الجهاد غلب عرفاً وشرعاً قال تعالى: ﴿يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ

اللَّهِ﴾^{٣٥٩} أي سمي الغزو سبيل الله لأن الغزو طريق العبادة الموصلة لله تعالى ولذلك كان الغزو طريق أحق

بإطلاق اسم سبيل الله تعالى ومتعلق بالجهاد^{٣٦٠}، فأكثر الآيات القرآنية التي تتحدث عن

الجهاد وتقرنه بلفظ "سبيل الله" تدل على أن سبيل الله إما أطلق يراد به الجهاد، ومن هذه الآيات قوله

تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِمْ وَأُتُوا فِي سَبِيلِهِ﴾^{٣٦١}

القول الثاني: سبيل الله يقصد به الجهاد والحج والعمرة^{٣٦٢} ويصرف سهم سبيل الله في مساعدة

المجاهدين والحجاج والعمارة، وبه قال جماعة من العلماء المتأخرين^{٣٦٣} الذين قوّوا النزاهة والإمامية.

دليلهم: استدلووا على ذلك بما يلي:

^{٣٥٨} ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات الجزري. ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م. النهاية في غريب الحديث والأثر، ج ٢ ص ٣٥٨

^{٣٥٩} قال ابن قدامة هذا الصنف السابع من أصناف الزكاة ولا خلاف في استحقاتهم ولا خلاف في أهم الغزاة في سبيل الله عند الإطلاق هو الغزو. ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُتَعَدِينَ﴾ ١٩٠. البقرة، موقف الدين

قدامة. ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م. المعنى لابن قدامة، ج ٦ ص ٤٨٢.

^{٣٦٠} القرآن. النساء. ٣: ٧٦.

^{٣٦١} القرآن. الصف. ٦١: ٤.

^{٣٦٢} قال ابن خزيمة في صحيحه: "باب الرخصة في إعطاء من يبع من سهم سبيل الله إذ الحج في سبيل الله" صحيح ابن خزيمة، ج ٤

وفي حديث أم معقل: "أن زوجها جعل بكرةً في سبيل الله وأنها أرادت العمرة فسألت زوجها البكر فأبي فأتت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت له فأمره أن يعطيها وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الحج والعمرة في سبيل الله".^{٣٦٣}

وعن أبي لاس الخزازي قال: "حملنا النبي صلى الله عليه وسلم على إبل من إبل الصدقة إلى ضعاف الحج"^{٣٦٤}.

قال الشوكاني رحمه الله: "والأحاديث في هذا الباب تدل على أن الحج والعمرة من سبيل الله، وأن من جعل شيئاً ماله في سبيل الله جاز له صرفه في تجهيز الحاج والمعتمرين، وإذا كان شيئاً مركوباً جاز حمل الحاج والمعتمر عليه. وتدل أيضاً على أنه يجوز صرف شيء من سهم سبيل الله من الزكاة إلى قاصدين الحج والعمرة."^{٣٦٥}

القول الثالث: المقصود بسبيل الله جميع أنواع البر والمصلح العامة لأن لفظ سبيل الله عام لا يجوز قصره على الجهاد.

قال الإمام الرازي: "إن ظاهر اللفظ قوله معقل: في سبيل الله لا يجب قصره على الغزاة لما نقل الفقهاء عن بعض الفقهاء أنهم أجازوا صرف الصدقات إلى جميع جهات الخير من تكفين الموتى وبناء الحصون وعمارة المساجد لأن قوله تعالى: "فِي سَبِيلِ اللَّهِ" عام في الكل"^{٣٦٦}

^{٣٦٣} أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة. صحيح ابن خزيمة. بيروت: المكتب الإسلامي. باب الرخصة في العمرة على أبواب الخمسة.

ج ٤. ص ٣٦٠. حديث ٣٠٧٥. رواه أحمد. ابن حنبل. أحمد ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م. مسند الإمام أحمد. باب حديث أبي لاس الخزازي. ج ٢٩. ص ٤٥٩.

حديث ١٦٩٣٩. ^{٣٦٥} الشوكاني، بن علي بن محمد بن عبد الله. ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م. نيل الأوطار. ج ٤. ص ١٩٢. وابن رشد. ١٩٩٥ م. ١٤١٦ هـ.

بداية المجتهد. ج ٢. ص ٥٤٤. ^{٣٦٦} فخر الدين الرازي. ١٤٢٠ هـ. تفسير الرازي مفتاح الغيب. بيروت: دار إحياء التراث العربي. ١٦. ص ١١٣.

وفسره الكاساني: بأنه "جميع القرب فيدخل فيه كل من سعى في طاعة الله وسبيل الخيرات إذا كان محتاجاً"^{٣٦٧}

ومن أدلة هذا القول أنهم قالوا: إن اللفظ في سبيل الله عام فلا يجوز قصره على بعض أفراده دون سائرهما إلا بدليل على ذلك وما قيل بأن حديث عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا تحل الصدقة لغني إلا الخمسة" هو الغزو وغير ذلك أن غاية ما يدل عليه الحديث هو أن المجاهد يعطى من سهم سبيل الله ولو كان غنيا وسبيل الله كثيرة لا تنحصر في الجهاد.^{٣٦٨}

الترجيح
الراجح هو القول الأول أي أن الجهاد به الغزو والجهاد لأن المعروف في عرف الناس أنهم يطلقونه على الجهاد مع أنه عام يشمل كل أنواع الخيرات بما يساهم في نصرة الإسلام وتأييد شريعته. قال صاحب المنار: "والتحقيق أن سبيل الله هنا يقصد بها مصالح المسلمين العامة التي بما قوام أمر الدين والدولة دون الأفراد. ومن أهم ما ينفق في سبيل الله في زماننا: إعداد الدعوة إلى الإسلام وإرسالهم إلى بلاد الكفار من قبل جمعيات منظمة تدهم بالمال الكافي كما يفعل الكفار في تبشير دينهم".^{٣٦٩}

تطبيقات معاصرة لمصرف في سبيل الله
مما ينطبق عليها مصرف في سبيل الله نصرة الدين بالجهاد بالنفس والمال واللسان فيسلك ذلك الدعوة إلى الله تعالى مما يتبين معه، ومن أبرز أوجه الصرف المعاصر ما يلي:

^{٣٦٧} الكاساني، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ج ٢، ص ٤٥

^{٣٦٨} الجار الله، ١٤١٤هـ - ١٩٨٤م. مصارف التكاثر، ص ١٠٧.

^{٣٦٩} محمد رشيد بن علي رضا، ١٩٩٠م. تفسير المنار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ج ١٠، ص ٤٣٧.

● إنشاء كليات ومعاهد لتأهيل الدعاة الذين يقومون بنشر الإسلام لأنها تدخل في سهم في سبيل الله.

● طباعة الكتب والنشرات التي تهدف لنشر العلم الشرعي والدعوة إلى الله تعالى، لأنها تدخل في سهم في سبيل الله.

● دعم حلقات تحفيظ القرآن الكريم وتمويلها بما تحتاج إليه مما يحقق ما تصبو إليه من تعليم كتاب الله والعمل به فهو من أعظم أبواب الجهاد ذلك أن أول آية نزلت في الجهاد كانت عن الجهاد بالقرآن يقول ربنا سبحانه وتعالى: ﴿وَجَاهِدْهُمْ بِهِ جِهَادًا كَبِيرًا﴾^{٣٧٠}

● إنشاء الإذاعات الإسلامية التي يبتدئ الإسلام ويعرف به ويصل صوت الحق إلى أصقاع الأرض فإن مدى تلك الإذاعات الصوتية يتجاوز مدى القنوات المرئية لسهولة الحصول عليها واستقبال إرسالها، ويشترط لذلك أن تكون الإذاعة مملوكة لجهة إسلامية موثوقة لها بمصارف الزكاة.^{٣٧١}

٨- ابن السبيل: هو المسكين الذي يختار من بلد إلى بلد وانقطع في سفره.

والمراد به: هو الذي انقطعت به الأسباب في سفره عن بلده ومستقره وماله فإنه يعطى سهمًا من أموال الزكاة لسد حاجته وإن كان غنيا في بلده، وقد جاء في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "لا تحل الصدقة لغني إلا في سبيل الله وابن السبيل"^{٣٧٢} قال أبو فارس: "ويدخل في تقدير ما يعطى كل ما يحتاج إليه من غذاء وكساء ووسيلة تنقله إلى بلده"^{٣٧٣}

^{٣٧٠} القرآن، الفرقان: ٢٥: ٥٢.

^{٣٧١} محمد سليمان الأشقر وآخرون. ٢٠٠٠م - ١٤٢٠هـ. أبحاث فقهية الزكاة المعاصرة. ص ٤٤١. و الغنيلي. عبدالله بن منصور

١٤٢٩هـ. ٢٠٠٨م. نوازل الزكاة. ص ٤٤٥.

^{٣٧٢} رواه أبو داود. أبو داود سليمان بن الأشعث. سنن أبو داود. باب من يجوز له أخذ الصدقة وهو غني. ج ٢. ص ١١٩.

حديث ١٦٣٧.

^{٣٧٣} محمد عبد القادر. ١٩٨٣م - ١٤٠٣هـ. انفاق الزكاة. د. م. دار الفرقان. ص ٤٨.

مسألة: ما ينطبق عليه لفظ ابن السبيل

اختلف العلماء فيما ينطبق عليه لفظ "ابن السبيل" على قولين:

القول الأول: يطلق ابن السبيل على المسافر المنقطع به في سفره فيعطى ما يرجع به إلى بلده. قال به الجمهور.

القول الثاني: يشمل ابن السبيل القريب المنقطع والمنشئ للسفر من بلده يدفع اليهما ما يحتاجان إليه لدهابهما وعودهما لأنه يؤيد السفر. قال به الشافعي.^{٣٧٤}

الراجح هو القول الأول: المسافر المنقطع في سفره لأنه ليس للإنسان أن ينشئ السفر إذا لم يكن قادراً عليه إلا إذا كان مضطراً لذلك.

ولقد ذكر الفقهاء شروطاً في إعطاء ابن السبيل من مال الزكاة منها:

- أن يكون سفره في غير معصية الله لأنه القصد من إعطائهم إعانتهم ولا يعان بمال المسلمين على معصية الله وذلك بأن يكون سفره طاعة كالحج والعمرة والجهاد وطلب العلم أو لزيارة مندوبة كزيارة الوالدين والأقارب فإنه يعطى من مال الزكاة اتفاقاً لأن الإعانة على الطاعة مطلوبة شرعاً.
- أن يكون محتاجاً إلى ما يوصله إلى وطنه لأن المقصود إنما هو الإيصال إلى بلده ولا يمنع من ذلك غناؤه في بلده لقوله صلى الله عليه وسلم: "لا تحل الصدقة لغني إلا في سبيل الله أو ابن

السبيل"^{٣٧٥}

^{٣٧٤} ابن قدامة. موفق الدين. ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م. المغني لابن قدامة. ج ٦. ص ٤٨٤. وحسين بن عودة العوايشة. ١٤٢٣ -

١٤٢٩هـ. الموسوعة الفقهية الميسرة. بيروت - لبنان: دار ابن حزم. الميسرة. ج ٣. ص ١٢٢.

^{٣٧٥} الجار الله. ١٤١٤هـ - ١٩٨٤م. مصارف الزكاة. ص ١٢٠.

مقدار ما يعطى ابن السبيل من الزكاة

يعطى ابن السبيل من النفقة والكسوة والأجرة ما يكفيه في مضيه إلى مقصده ورجوعه إلى بلده لأن فيه اعانة على السفر المباح لبلوغ الغرض الصحيح.^{٣٧٦}

والدليل على ذلك عموم الآية والحديث؛ وعن أبي سعيد، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا تحل الصدقة لغني إلا في سبيل الله، أو ابن السبيل، أو جار فقير يتصدق عليه، فيهدي لك أو يدعوك"^{٣٧٧}

تطبيقات معاصرة لمصرف ابن السبيل
يدخل في مصرف ابن السبيل لوجه كثيرة أهمها ما يأتي:

• المعبودون عن بلادهم التي بها أموالهم من المسلمين وهم على حالين:

- أ. أن يرتجي عودتهم لبلادهم فلهذا يحكم أبناء السبيل لانطباق الوصف المقرر في أبناء السبيل عليهم وهو سفرهم مع انقطاعهم عن أموالهم.
- ب. ألا ترتجي عودتهم أو يطول بهم السفر مع حاجتهم كما هم الحال مع المشردين من أبناء فلسطين، وأبناء شمال نيجيريا الذين خرجوا من بلادهم لسبب حروبا وعدم الأمن فيها فإنهم يعطون عندئذ بوصف أبناء السبيل وذلك لأن حال الإقليم في حقهم أظهر من حال السفر كما أن إعطاء ابن السبيل إنما يكون لإيصاله لبلده التي بها ماله، فإن كان ذلك متعذرا فإنه لا يتحقق فيه موجب إلا إعطاء المختص بابن السبيل.

^{٣٧٦} إجماع الله ١٤١٤هـ - ١٩٨٤م. مصارف الزكاة.. ص ١٢٣

^{٣٧٧} رواه أبو داود. أبو داود سليمان بن الأشعث. سنن أبو داود. باب من يجوز له أخذ الصدقة وهو غني. ج ٢. ص ١١٩.

• يدخل في مصرف ابن السبيل المتغربون عن أوطانهم لطلب العلم أو العمل أو للبحث عن

فرصة وظيفة أجدى من تلك الموجود، وإذا احتاج في غربته إلى النفقة عليه لاستكمال

دراسته أو للبحث عن الوظيفة فإنه يشرع إعطاؤه من مصرف ابن السبيل.^{٣٧٨}

تطبيقات معاصرة لمصارف الزكاة عند مؤسسات الزكاة في نيجيريا

وسياسة مؤسسات الزكاة في نيجيريا في مصارف الثمانية أنهم يصرف حصيلة الزكاة في إقامة مشاريع

متنوعة للفقراء، كالدعم الاقتصادي للفقراء والمساكين، والدعم التعليمي لأبناء المسلمين، ورعاية المساجد

والدعاة، ورعاية الأيتام والأرامل الفقراء وغير ذلك مما يحقق مصالح المسلمين.^{٣٧٩} لأن الفقهاء يرون أنه

يتم تخصيص حصيلة الزكاة من الزكاة على المصارف الثمانية كل حسب كفايته وحاجته والتي تقدر

حسب كل مصرف على حدة ويترب على تطبيق هذه القاعدة إما فائض في حصيلة الزكاة كما حدث

في عهد عمر بن عبد العزيز وعمر بن الخطاب. وفي هذه الحالة يعاد توزيعه على مصرف في سبيل الله

وغيره بما يحقق مصالح المسلمين.^{٣٨٠} إذا حقت الضوابط التالية:

١. أن يغلب غلب الظن أن الإستفاده للفقراء عليهم.
٢. أن لا يمكن دعم تلك المصالح بمال غير مال الزكاة.
٣. أن تكون قيمة الصرف من حصيلة الزكاة مناسبة بلا إسراف ولا إقتنا.
٤. ألا توجد وجوب صرف ضرورية عاجلة تقتضى الصرف الفوري من أموال الزكاة فإن وجدت

فإنها تقدم لأن الحاجة إليها أشد.

^{٣٧٨} الغفيلي. بن منصور. ١٤٢٩هـ. ٢٠٠٨م. نوازل الزكاة. ص ٤٥٦.

Zakat & Sadaqat Foundation, Distribution Ceremony 2013. P.18

^{٣٨٠} حسين حسين شحاتة. د.ت. محاسبة الزكاة. مفهوما ونظاما وتطبيقا. ص ١٠٧.

٥. أن يتحقق من صرف الزكاة بدون تملك فردي مصلحة حقيقة راجحة، بحيث يكون صرف الزكاة في إنشاء المؤسسات أولى من صرفها على الأفراد. وأن تكون المنفعة المتحققة من تلك المؤسسات داخلة في إطار الحاجات الأصلية التي يمكن تأمينها من الزكاة وهي المطعم والملبس، والمسكن وسائر ما لا بد منه للمستحق بغير إسراف ولا إقتار لنفس الشخص ولمن هو في نفقته^{٣٨١}. ومن الأمور التي لا بد للمستحق منها: التعليم، والعلاج، وقضاء الدين عن المدین، وأدوات الحرفة، وغير ذلك.

٦. أن يخصص في الإنفاق بالمؤسسات التي تنشأ من الزكاة على المستحقين للزكاة: من الفقراء والمساكين والمجاهدين وغير ذلك.

الأحكام المتعلقة بمصارف الزكاة

مسألة: حكم دفع الزكاة إلى صنفين من الأصناف الثمانية

اختلف الفقهاء في تعميم توزيع الزكاة على الأصناف الثمانية.

القول الأول: يجب توزيع الزكاة على أصناف الثمانية والفضل بعضهم على بعض سوء كان زكاة الأموال أو زكاة الفطر. الشافعي.

دليلهم:

استدلوا بعموم قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالسَّائِغَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرَّقَابِ وَالْعَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾^{٣٨٢} قالوا إن الآية تثبت توزيع جميع الصدقات الواجبة إلى الأصناف الثمانية، حيث أضافت الآية جميع الصدقات إلى هذه

^{٣٨١} الزكاة ورعاية الحاجات الأساسية للمؤلف. مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية عدد ١٤ ص ١٤٧

^{٣٨٢} محمد سليمان الأشقر وآخرون. ٢٠٠٠م - ١٤٢٠هـ. اجتاح فقهيّة الزكاة المعاصرة. ج ١. ص ٤٣٩

^{٣٨٣} البقرة. التوبة: ٩: ٦٠.

الأصناف بلام التملك، وشركت بينهم بواو التشارك، فدلّت على أن الصدقات كلها مملوكة لهم، مشتركة بينهم. فإن كان الذي يفرق الزكاة هو الإمام، قسمها على ثمانية أسهم، منها سهم العامل، وهو أول ما يبدأ به، لأنه يأخذه على وجه العوض، وأما غيره فيأخذه على وجه الموساة. وإن كان مفرق الزكاة هو المالك أو وكيله سقط نصيب العامل، وصرفت إلى الأصناف السبعة الباقية إن وجدوا، وإلا فللموجودين منهم، والمستحب أن يعم كل صنف إن أمكن، ولا يجوز أن يصرف لأقل من ثلاثة من كل صنف، لأن أقل الجمع ثلاثة، فإن دفع لاثنتين ضمن نصيب الثالث إلا العامل، فإنه يجوز أن يكون واحداً إن حصل له الكفاية.^{٣٨٤}

ومما احتجوا به من الحديث ما رواه أبو داود في سننه أن رسول الله أتاه رجل فقال: أعطني من الصدقة، فقال: "إن الله تعالى لم ير صل بحكمه نبي ولا غيره في الصدقات حتى حكم فيها هو فجزأها ثمانية، فإن كنت من تلك الأجزاء أعطيتك حقتك".^{٣٨٥}

القول الثاني: لا يجب استيعاب الزكاة من الأصناف الثمانية بل يجوز اقتصاره على صنف واحد منهم.

الجمهور.^{٣٨٦}

دليلهم:

استدلوا بعدم وجوب تعميم توزيع الزكاة على أصناف الثمانية، لأن الآية تدل على التخيير، أي إنهما لبيان الأصناف التي يجوز الدفع إليهم، لا لتعيين الدفع فيهم.

^{٣٨٤} ابن رشد. ١٩٩٥م. ١٤١٦هـ. بداية الجتهاد. ج ٢. ص ٥٤٠-٥٤١. والزحيلي وهبة. ١٩٨٥م. ١٤٠٥هـ. الفقه الإسلامي. ج ٣.

ص ١٩٥٠.

^{٣٨٥} رواد أبو داود. أبو داود. د.ت. سنن أبي داود. باب من يعطى من الصدقة وحد الغني. ج ٢. ص ١١٧. حديث ١٦٣٠.

^{٣٨٦} ابن رشد. ١٩٩٥م. ١٤١٦هـ. بداية الجتهاد. ج ٢. ص ٥٤٠-٥٤١. والزحيلي وهبة. ١٩٨٥م. ١٤٠٥هـ. الفقه الإسلامي. ج ٣.

ص ١٩٥٠.

وقوله تعالى: ﴿إِنْ تَبَدُّوا الصَّدَقَاتِ فَبِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفَوْهَا وَتُؤْتَوْهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾^{٣٨٧}

فالآية تخص الفقراء بإيتائها إليهم والصدقة تطلق على الواجبة كما تطلق على المندوبة فاقتضت الآية صرف الصدقات إلى صنف واحد من المذكور وهم الفقراء.

وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾^{٣٨٨} وذلك يقتضي إعطاء الصدقة لهذين دون غيرهما وينفي وجوب قسمتها على الثمانية.^{٣٨٩}

وفي الحديث عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما بعث معاذ بن جبل إلى اليمن، قال: "أخذت من أغنيائهم، وزدت على فقرائهم".^{٣٩٠} وهذا الحديث يقتضى جواز دفع جميع الصدقات إلى الفقراء وهم صنف واحد من الأصناف المذكورة في الآية.

والراجع من هذه الأقوال

يرى الباحث عدم وجوب تعميم توزيع الزكاة على الأصناف الثمانية لأن المراد بالآية بيان الأصناف التي يجوز أن تصرف إليهم الزكاة وليس حصص الدفع، لا يستلزم ذلك لظاهر الآية وخروج من الخلاف، والأفضل لمؤسسات الزكاة في نيجيريا أن يصرف حصة الزكاة على المصارف الثمانية حسب سياستهم وظروف المحتاجين للزكاة في الدولة.

^{٣٨٧} القرآن. البقرة: ٢٧١

^{٣٨٨} القرآن. المعارج: ٧٠-٢٤-٢٥.

^{٣٨٩} الجار الله. ١٤١٤هـ-١٩٨٤م. مصارف الزكاة. ص ١٢٧

^{٣٩٠} متفق عليه. البخاري محمد بن اسماعيل. ١٤٢٢هـ صحيح البخاري. باب وجوب الزكاة ج ٢ ص ١٥٤. حديث ١٣٩٥. ومسلم بن

حجاج. صحيح مسلم. باب الدعاء إلى الشهادتين. ج ١. ص ٥٠. حديث ٥٢.

جاء في "مجموع الفتاوى" قال الإمام أبو جعفر الطبري^{٣٩١}: "عامّة أهل العلم يقولون: للمتولي قسمتها، ووضعها في أي الأصناف الثمانية شاء، وإنّما سمّى الله الأصناف الثمانية، إعلاماً منه أنّ الصدقة لا تخرج من هذه الأصناف إلى غيرها، لا إيجاباً لقسمتها بين الأصناف الثمانية"^{٣٩٢}.

يقول الإمام مالك: الأمر عندنا في قسم الصدقات أن ذلك لا يكون إلا على وجه الإجتهد من الوالي فأبي الأصناف كانت فيه الحاجة أو أثر ذلك الصنف بقدر ما يرى الوالي وعلى هذا أدركت من أهل العلم^{٣٩٣}.

قال صاحب الروضة البديّة: "وأما صرف الزكاة كلها في صنف واحد فهذا المقام خليق بتحقيق الكلام والحاصل: أن الله سبحانه جعل الصدقة تتوزع بالأصناف الثمانية غير سائغة لغيرهم واختصاصها بهم لا يستلزم أن تكون موزعة بينهم على السوية ولا أن ينسقط كل ما حصل من قليل أو كثير عليهم بل المعنى أن جنس الصدقات لجنس هذه الأصناف فمن وجب عليه شيء من جنس الصدقة ووضعها في جنس الأصناف فقد فعل ما أمره الله به وسقط عنه ما أوجبه الله عليه ولو قيل إنه يجب على المالك إذا حصل له شيء تجب فيه الزكاة تقسيطه على جميع الأصناف الثمانية على فرض وجودهم جميعاً لكان ذلك مع ما فيه من الحرج والمشقة مخالفاً لما فعله المسلمون سلفهم وخلفهم وقد يكون الحاصل شيئاً حقيراً لو

^{٣٩١} محمد بن جرير: ابن يزيد بن كثير، الإمام العلم المجتهد، عالم العصر، أبو جعفر الطبري، صاحب الصحايف البديعة، من أهل أمل طبرستان. مولده سنة أربع وعشرين ومائتين، وطلب العلم بعد الأربعين ومائتين وأكثر الترحال، ولقي نبلاء الرجال، وكان من أفراد الدهر علماً، ودكاً، وكثرة تصانيف، قل أن ترى العيون مثله.

أخبرنا أحمد بن هبة الله، عن أبي روح الهروي، أخبرنا زاهر المستملي، أخبرنا محمد بن عبد الرحمن، أخبرنا أبو عمرو بن محمد، حدثنا محمد بن جرير الفقيه، ومحمد بن إسحاق الثقفي، قالوا: حدثنا أحمد بن منيع، حدثنا الحسين بن محمد، حدثنا إسرائيل، عن سماك بن عكرمة، عن ابن عباس: أن النبي قال لضباعة: "حجي واشترطي أن محلي حيث حبستني"^٢، حديث حسن غريب من أعلى ما عندي عن ابن

جرير. محمد بن أحمد بن عثمان بن قانماز الذهبي. ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م. سير أعلام النبلاء. ج ١١. ص ١٦٥.

^{٣٩٢} ابن تيمية تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم. ١٤١٦هـ/١٩٩٥م. مجموع الفتاوى. المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية.

مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف. ج ٢٥. ص ٤٠.

^{٣٩٣} وراه مالك. مالك بن أنس. ١٤١٢هـ. موطا مالك. مؤسسة الرسالة. باب قسم الصدقة ومن يجوز له أخذها. ج ١ ص ٢٧٦.

قسط على جميع الأصناف لما انتفع كل صنف بما حصل له ولو كان نوعا واحدا فضلا أن يكون

عددا".^{٣٩٤}

المبحث الثاني: الأصناف التي لا يصرف لهم الزكاة

الأصناف التي لا يصرف لهم الزكاة

الزكاة فريضة الله تعالى على أئمة مخصوصة من عباده يصرف على الطائفة مخصوصة من الناس كما تحرم

صرفها على غير المذكورين الثابتة في الشريعة الإسلامية الواردة في آية التوبة ومن الأصناف المحرمة صرفها

عليهم ما يلي:

١. الأغنياء

جمع الغني وفي حديث قوله صلى الله عليه وسلم "إما الصدقة عن ظهر غني"^{٣٩٥}

واتفق الفقهاء المسلمون على أنه يعطى من الزكاة من ستم الفقراء والمساكين لغني لأن الله تعالى جعلها

للفقراء والمساكين كما نصّ عليه آية التوبة، والنبي غير داخل في النص، وفي حديث معاذ بن جبل رضي

الله عنه حين بعثه رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى اليمن فقالت "ادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله

وأني رسول الله، فإن هم أطاعوا لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة،

فإن هم أطاعوا لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم، وترد على

فقرائهم".^{٣٩٦}

^{٣٩٤} أبو الطيب محمد صديق خان. ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م. الروضة الندية. الرياض. المملكة العربية السعودية. دار ابن القيم للنشر

والتوزيع. ص ٥٣٥.

^{٣٩٥} رواه أحمد. الإمام أحمد ابن حنبل. ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م. مسند الإمام أحمد. باب مسند أبي هريرة رضي الله عنه. ج ١٦.

ص ٣٠٤. حديث ١٠٥١٠.

^{٣٩٦} متفق عليه. البخاري محمد بن اسماعيل. ١٤٢٢ هـ صحيح البخاري.. باب وجوب الزكاة ج ٢ ص ١٥٤. حديث ١٣٩٥. ومسلم

بن حجاج. صحيح مسلم.. باب الدعاء إلى الشهادتين. ج ١. ص ٥٠. حديث ٥٢.

وروي عن أبي داود والترمذي في سننهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "لا تحل الصدقة لغني"^{٣٩٧}

يفيد الحديث أن إعطاء الأغنياء من سهم الفقراء والمساكين في مال الزكاة يمنع وصول الزكاة إلى أهلها ويُخل بحكمتها وجهتها وهو سد حاجة الفقراء بما فلم يجوز.^{٣٩٨}

قال ابن قدامة: "وهل من يأخذ مع الغني خمسة، العامل، والمؤلف قلبه، والغازي، والغارم لإصلاح ذات البين، وابن السبيل الذي له اليسار في بلده. وخمسة لا يعطون إلا مع الحاجة الفقير، والمساكين، والمكاتب، والغارم لمصلحة نفسه في مباح، وابن السبيل."^{٣٩٩}

مسألة: حد النبي المنع من الزكاة

إختلف الفقهاء في حد الغني الذي يحرم أخذ الزكاة على أقوال:

القول الأول: يمنع من أخذ الزكاة من عنده خمسون درهماً أو قيمتها من الذهب. قال به أحمد في رواية عنه.

دليله: استدلووا بحديث عبد الله بن محمود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من سأل الناس وله ما يغنيه جاء يوم القيامة ومسألته في وجهه حملاً من الحديد أو خدروش، أو كدوح" قيل: يا رسول الله، وما يغنيه؟ قال: "خمسون درهماً، أو قيمتها من الذهب".

القول الثاني: يحرم أخذ الصدقة وقبولها من ملك مائة درهم أو قيمتها من الأمان والعروض. قال به الحنفية.

^{٣٩٧} رواه أبو داود. أبو داود سليمان بن الأشعث. سنن أبو داود. باب من يجوز له أخذ الصدقة وهو غني. ج ٢. ص ١١٩.

حديث ١٦٣٧.

^{٣٩٨} إجماع الله. ١٤١٤هـ - ١٩٨٤م. مصارف الزكاة. ص ١٣٤. وعبدالله ناصح علوان. ٢٠٠٨م - ١٤٢٨هـ. أحكام الزكاة. ص ٧٢.

^{٣٩٩} ابن قدامة. موفق الدين ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م. المغني لابن قدامة. ج ٦. ص ٤٨٦.

^{٤٠٠} رواه الترمذي وأبو داود. الترمذي. سنن الترمذي. باب من تحل له الزكاة. ج ٣. ص ٣١. حديث ٦٥/ أبو داود. سنن أبو داود.

باب من يعطى من الصدقة وحد الغني. ج ٢. ص ١١٦. حديث ١٦٢٦.

دليلهم: احتجوا بحديث معاذ بن جبل لما بعثه إلى اليمن فقال: "ادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأني رسول الله، فإن هم أطاعوا لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة، فإن هم أطاعوا لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة في أموالهم، تؤخذ من أغنيائهم، وترد على فقرائهم".^{٤٠١}

ثم قالوا إن النبي صلى الله عليه وسلم جعل الناس صنفين فقراء وأغنياء وأوجب أخذ الصدقة من صنف الأغنياء وردّها في الفقراء لم يبق فيها واسطة بينهم. وقالوا لما كان الغني: هو الذي ملك مائتي درهم ومادونها لم يكن مالها كمالها وغنياً ووجب أن يكون داخلاً في الفقراء فيجوز له أخذ من الزكاة.^{٤٠٢}

القول الثالث: الغني لم يحصل به الكفاية وإن كان محتاجاً حلت له الصدقة وإن لم يكن محتاجاً حرمت منها. به قال الجمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة.

دليلهم: قالوا إن النبي صلى الله عليه وسلم قال لقبية بن الخارق: "لا تحل المسألة إلا لإحدى ثلاثة: رجل أصابته فاقة حتى يقول ثلاثة من ذوي الحجة من أئمة أهل البيت فإنا فاقه فحلت له المسألة حتى يصيب قواماً من عيش أو سداد من عيش".^{٤٠٣}

والحديث يفيد جواز إباحة المسألة لغني حتى يحصل الكفاية.

الراجع:

يترجح القول أن الغني يأخذ الزكاة إذا كان محتاجاً لأن الحاجة هي الفقر والغني ضدها حين كان محتاجاً فهو فقير يدخل في عموم النص ومن استغنى دخل في عموم النصوص المحرمة لأخذ الزكاة والدليل على

^{٤٠١} متفق عليه. البخاري محمد بن اسماعيل. ١٤٢٢ صحيح البخاري. باب وجوب الزكاة ج ٢ ص ١٥٤. حديث ١٣٩٥. ومسلم بن حجاج. صحيح مسلم. باب الدعاء إلى الشهادتين. ج ١. ص ٥٠. حديث ٥٢.

^{٤٠٢} الجصاص. أحمد بن علي أبو بكر الرازي ١٤٠٥ هـ. أحكام القرآن. بيروت. دار إحياء التراث العربي. ج ٣. ص ١٦٦.

^{٤٠٣} رواه مسلم. مسلم بن حجاج. صحيح مسلم. باب من تحل له المسألة. ج ٢. ص ٧٢٢. حديث ١٠٤٤.

أن الفقر هو الحاجة لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾^{٤٠٤} قال بعض العلماء أي المحتاجون إليه. وقال الخطابي: قال مالك والشافعي "لا حد للغني معلوم وإنما يعتبر حال الإنسان بوسعه وطاقته فإذا اكتفى ما عنده حرمت الصدقة وإذا احتاج حلت له"^{٤٠٥}.

ويقول القرظاوي: "ليس كان له مال يكفيه هو وعائلته ومن يمونه من كسب أو عمل أو أجرة عقارا أو غيرها فليس له الأخذ من الزكاة ومن ملك من الأموال نصاباً أو أكثر لا يتم به كفايته لنفسه ومن يقوله فله الأخذ من الزكاة ليس بغني"^{٤٠٦}.

٢. الأقسام^{٤٠٧}

الثاني من الأصناف الحرميين من الزكاة الأقسام المكتسبون

ولا يحل صرف الزكاة على القوي، ولا يجوز له أخذها كذلك إلا إذا كان لا يجد العمل أو يجد العمل ولكن الأجر الذي يأخذه لا يكفي ولا يفي بحاله فله أخذها من الزكاة بقدر حاجته أو يقدر ما يسر له سبيل العمل. وعن عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا تحل الصدقة لغني ولا لذي مرة سوي"^{٤٠٨}.

^{٤٠٤} القرآن. فاطر ٣: ١٥.

^{٤٠٥} الخطابي أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي. ١٣٥١هـ - ١٩٣٢م. معالم السنن. حلب. مكتبة العلمية. ج ٢ ص ٥٦.

^{٤٠٦} القرظاوي. ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م فقه الزكاة. ج ٢. ص ٥٥٥.

^{٤٠٧} الأقوياء: جمع: قوّة، وهو نقيض الضعيف يقال: رجل شديد القوى: أي شديد أسر الخلق، قال الله تعالى: عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَى، يعني جبريل عليه السلام. نشوان بن سعيد الحميري البستي. ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م. شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم. ج ٨.

^{٤٠٨} ص ٥٦٦٧. ابن حنبل بن الإمام أحمد. ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م. مسند الإمام أحمد. باب مسند عمرو بن العاص. ج ١١. ص ٨٤.

ومعنى مرة - القوة والشدة والعقل. قال الإمام الشوكاني: "وإطلاق المرة هنا وهي القوة مقيد بالحديث الذي بعده أعني قوله: "ولا لقوي مكتسب" فيؤخذ من الحديثين أن مجرد القوة لا يقتضي عدم الاستحقاق إلا إذا قرن بما الكسب"^{٤٠}.

واختلف الفقهاء فمن يقدر على الكسب لصحته وقوته هل يجوز له الأخذ من الزكاة؟ على قولين:
القول الأول: لا يجوز لمن يقدر على الكسب أن يأخذ شيئاً من الزكاة. قال به الشافعي وأحمد.

دليلهم: قالوا إن غناه بالكسب كغناه بالمال. لما جاء في حديث ابن عمر السابق.

القول الثاني: يجوز له أن يأخذ من الزكاة إن كان قوياً مكتسباً. أبوحنيفة ومالك.

استدلوا: أن حقيقة الحاجة لا توقف عليها تأخير الحكم على دليلها وهو فقد النصاب وحملوا الأحاديث المتقدمة وما في معناها على المنع من المسألة لا على أخذ الصدقة. ولأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعطيها الفقراء مع قوتهم.^{٤١}

الراجع

يترجح القول بعدم جواز للقوي أن يأخذ من الزكاة لأن الحديث المذكور آنفاً سوى بين الغني والقوة على الإكتساب، وحرمت الزكاة على القوي لأنه مطالب بالإكتساب وبالعمل الذي لا يكون كلاً على الناس. قال الشيخ عبدالله علوان: "والحكمة في هذا التحريم أن القوي المكتسب مطالب شاملاً أن يعمل ويكفي نفسه بنفسه لأن يقعد ويتكل على غيره ويستجدي من الناس صدقاتهم وزكواتهم".

^{٤٠} الشوكاني، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م. نيل الأوطار، ج ٤، ص ١٩٠.

^{٤١} الجار الله، ١٤١٤هـ - ١٩٨٤م. مصارف الزكاة، ص ١٤٥.

^{٤١} عبدالله ناصح علوان، ٢٠٠٨م - ١٤٢٨هـ، أحكام الزكاة، ص ٧٤.

٣. الكفار

أجمع الفقهاء على أن الكافر المحارب لأهل الإسلام لا يعطى من الزكاة شيئا لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَن تَوَلَّوْهُمْ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾^{٩١}

وفي الحديث قوله صلى الله عليه وسلم لمعاذ بن جبل لما بعثه إلى اليمن قال: تأخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم " فالحديث خاص بالفقراء المسلمين كما يجب على أغنيائهم أي أغنياء المسلمين.

حكم مصرف الزكاة على أهل الذمة من اليهودي والنصاري

واختلفوا في حكم مصرف الزكاة على أهل الذمة من اليهودي والنصاري على قولين:

القول الأول: لا يجوز مصرف الزكاة إلى أهل الذمة سواء من اليهودي أو النصاري. قال به الجمهور.

استدلوا بحديث معاذ بن جبل رضي الله عنه: "تأخذ من أغنيائهم، وترد على فقرائهم".^{٩٢}

قال ابن المنذر رحمه الله: "أجمع أهل العلم على أن الذمي لا يعطى من زكاة الأموال شيئا"^{٩٣}

القول الثاني: يجوز صرفها إليهم به قال الحنفية

دليلهم: عموم قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾^{٩٤}

وقالوا إن الآية لم تفرق بين فقير وفقير ومسكين ومسكين ولأن هذا من باب إيصال المال إليهم ولم تنه

عنه.

^{٩١} القرآن. الممتحنة: ٦.

^{٩٢} متفق عليه. البخاري محمد بن اسماعيل. ١٤٢٢هـ. صحيح البخاري.. باب وجوب الزكاة ج ٢ ص ١٥٤. حديث ١٣٩٥. ومسلم

بن حجاج. صحيح مسلم. باب الدعاء إلى الشهادتين. ج ١. ص ٥٠. حديث ٥٢.

^{٩٤} أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري. ١٤٢٥هـ. ٢٠٠٤م. الإجماع. دار المسلم للنشر والتوزيع. ص ٤٨.

^{٩٥} القرآن. التوبة: ٩: ٦٠.

قال تعالى: ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾^{٤٦}

والراجح

عدم جواز إعطاء الدمي من الزكاة لأنها خاصة بالمسلمين، كما نص عليه حديث معاذ بن جبل -تؤخذ من أغنيائهم فترد في قوائيمهم- أي فقراء المسلمين. قال الخطابي: "الزكاة حق للمسلمين لا يجوز صرفها إلى غيرهم"^{٤٧}

٤. الزوجية والوالدين والأولاد

اتفق الفقهاء على أنها لا يجوز دفع الزكاة إلى الزوجات ولا إلى الوالدين من الأباء والأمهات وأجدادهم وجداتهم كما لا يجوز دفعها إلى الأولاد وأولادهم دفراً كانوا أو إناثاً. قال ابن المنذر رحمه الله: أجمع أهل العلم على أن الزكاة لا يجوز دفعها إلى الوالدين والأولاد في الحال التي يجبر الدافع إليهم على النفقة عليهم بأن كان موسراً وهم فقراء لأن دفعها إليهم تغنيهم عن نفقة وتسقطها عنه ويعود نفعها إليه فكأنه دفعها إلى نفسه فلم تجز كما لو قضى بها عليه. والجمع على أن الرجل لا يعطى زوجته من الزكاة لأن نفقتها عليه واجب وهي غنية بغناؤه.^{٤٨} أما دفع زكاة إلى زوجها ففيه كلام بين العلماء.

حكم دفع الزوجة زكاة مالها لزوجها

اختلف العلماء في حكم دفع الزوجة زكاة مالها لزوجها على قولين:

القول الأول: يجوز للزوجة أن يدفع زكاة مالها لزوجها. قال به الشافعي والثوري وصاحبنا ابن حنيفة

^{٤٦} القرآن. الممتحنة، ٦: ٨.

^{٤٧} الخطابي، ١٣٥١ هـ - ١٩٣٢ م. معالم السنن، ج ٢ ص ٢٥١.

^{٤٨} النيسابوري، أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م. الإجماع، ص ٤٨-٤٩.

استدلوا بحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "زوجك وولدك أحق من تصدقت به عليهم"^{٤١٩} ووجه دلالة الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم ذكر أحقية الزوج بصدقة امراته وهو يشمل الصدقة الواجبة والمستحبة.

قال أبو عبيدة: "فإن الرجل يجبر على نفقة إمرأته وإن كانت موسرة، وليست تجبر هي على نفقته وإن كان معسرا، فأبي اختلاف أشد تفاوتاً من هذين؟ وهذا هو الأصل عندنا المفرق بين كل من يعطيه الرجل من زكاته، ومن لا يعطيه، أن من وجبت على الرجل نفقته وعوله، فلا حظ له في زكاته، ومن خلت له زكاته كان غير مفروض عليه مؤتمه"^{٤٢٠}

القول الثاني: لا يجوز دفعها إلى زوجها. الرواية ورواية عن أحمد.

دليلهم: استدلو أن الرجل من إمراته كالمراة من زوجها وقد منعا إعطاء الزوج للزوجة وكذلك الزوجة للزوج وثبت أن شهادة كل واحد من الزوجين لصاحبه من جوائز فوجب أن لا يعطى أحد منهما صاحبه من زكاة ماله لوجود العلة المانعة من قبضها إلى كل واحد منهما.^{٤٢١}

والراجع

هو جواز صرف الزوجة زكاتها لزوجها لأن نفقة الزوج على زوجته يقول الشوكاني رحمه الله عليه: "الظاهر أنه يجوز للزوجة صرف زكاتها إلى زوجها".

^{٤١٩} رواه البخاري. البخاري محمد بن اسماعيل. ١٤٢٢هـ. صحيح البخاري. باب الزكاة على الأقارب. ج ٢. ص ١٢٠.. حديث ١٤٦٢

^{٤٢٠} أبو عبيدة القاسم. د.ت. كتاب الأموال. بيروت: دار الفكر. ص ٦٩٨.

^{٤٢١} الحارث الله. ١٤١٤هـ - ١٩٨٤م. مصارف الزكاة. ص ١٥٤.

^{٤٢٢} الشوكاني. ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م. نيل الأوطار ج ٤. ص ٢١٠.

٥. أهل البيت

الصف الأخير من الذين لا يجوز أن يصرف لهم الزكاة، آل النبي صلى الله عليه وسلم: وهم بنو هاشم وبنو عبد المطلب على أصح أقوال العلماء وهؤلاء هم آل عباس وآل علي وآل جعفر وآل عقيل وولد الحارث بن عبد المطلب فقال النبي صلى الله عليه وسلم: "إنما بنو هاشم وبنو المطلب شيء واحد."^{٢٣} ولقد اتفق الفقهاء على تحريم صرف الزكاة لهم لما ثبت في صحيح مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم

قال: "إن هذه الصدقات إنما هي أوساخ الناس، وإنما لا تحل لمحمد، ولا لآل محمد"^{٢٤}

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: أخذ الحسن بن علي تمرًا من الصدقة فجعلناها في فيه فقال رسول

الله صلى الله عليه وسلم: "الرجح مخ أما علي أنا لا نأكل الصدقة"^{٢٥}

يقول ابن قدامة رحمه الله: "انعلم خلافنا في أن بنو هاشم لا تحل لهم الصدقة المفروضة"^{٢٦}

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

^{٢٣} رواه البخاري. البخاري محمد بن اسماعيل. ١٤٢٢هـ صحيح البخاري. باب مناقب قريش. ج ٤. ص ١٦٩. حديث ٣٥٠٢.
^{٢٤} رواه مسلم. مسلم بن حجاج. صحيح مسلم. باب ترك استعمال آل النبي صلى الله عليه وسلم. ج ٤. ص ٧٥٤. حديث ١٠٧٢.
^{٢٥} رواه مسلم. مسلم بن حجاج. صحيح مسلم. باب تحريم الزكاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم. ج ٢. ص ٧٥١. حديث ١٠٦٩.
^{٢٦} ابن قدامة. موفق الدين. ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م. المغني لابن قدامة. ج ٢. ص ٤٨٩.